رئيس السلطتين أثناء حضور لجنة الميزانيات

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير: صالح محمد)

سمو رئيس الوزراء في حوار مع الخرينج أثناء المغادرة

«الميزانيات» عقدت اجتماعا بحضور رئيسي السلطتين ووزير المالية والعدساني و33 نائباً

المبارك: الحكومة لم تتخذ قراراً بشأن حضور الجلسة المقبلة

- حضور اجتماع اللجنة سابقة حميدة وفرصة للتداول وتبادل الآراء مع الأعضاء
- الغانم: اجتماع السلطتين جاء لإيجاد حلول على ملاحظات ديوان المحاسبة

في بادرة جديدة وسابقة هي الأولى من نوعها لطرح الآراء وتبادل الأفكار بين أعضاء السلطتين، ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي الحسابات الختامية للوزارات وملاحظات ديوان المحاسبة عليها وإيجاد حلول لتلافي هذه الملاحظات، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، وسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ووزير المالية الشيخ سالم الصباح ورئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني، إلى جانب 33 نائبا حضروا الإجتماع.

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية أمس، بحضور رئيس الحكومة و33 نائبا جاء بهدف ايجاد الآليات والحلول للتعامل مع الملاحظات المتكررة في تقارير ديوان المحاسبة على الحسابات الختامية لوزارات الدولة.

واضاف الرئيس الغانم في تصريح صحافي عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان الاجتماع الذي حضره سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم الصباح ورئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني استعرض العديد من ملاحظات ديوان المحاسبة للحسابات الختامية «وايصال صوتنا للحكومة حيث أصبحت الصورة واضحة وتحت مرأى اعلى مستوى في الحكومة».

واوضح ان اللجنة سوف تبحث في اجتماعها المقبل جميع الاقتراحات والحلول التي تحظى بموافقة الطرفين وايجاد جدول وبرنامج زمني لتنفيذها مشيرا الى انه في حال لم تنفذ تلك المقترحات وفق الجدول المعد «يستطيع النائب ان ينتقل الى مرحلة اخرى من المحاسبة والمسائلة».

وذكر ان هناك بعض الاقتراحات المتوافق عليها في السابق «إلا أنها لم تنفذ» كما تم دراسة جميع السلبيات السابقة لايجاد الحلول التوافقية وتنفيذها وفق جدول وبرنامج زمني محدد.

وقال الغانم ان دعوة رئيس الحكومة من قبل رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد لحضور اجتماع اللجنة التشاوري «بادرة حسنة في طريق تحقيق الاصلاح وفي الطريق الصحيح والسليم بعيدا عن اي أمور اخرى» مضيفا ان هذا النهج سوف يؤدي الى نتيجة تحقق الاصلاح الحقيقي.

وذكر ان موعد الاجتماع المقبل سيحدد من قبل رئيس واعضاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في وقت لاحق.

من جانبه، اعتبر سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء حضوره اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية «سابقة حميدة».

مرزوق الغانم متحدثا

سمو الشيخ جابر المبارك متحدثا إلى الصحافيين

وقال سمو الشيخ جابر المبارك في تصريح للصحافيين في مجلس الامة عقب حضوره اجتماع اللجنة «انه على الرغم من ان اجتماعات اللجان البرلمانية سرية فإنها تعد فرصة للتداول وتبادل الآراء مع اعضاء اللجان البرلمانية في كل ما يهم المسائل المطروحة فيها».

وردا على سؤال حول ما يتردد عن عدم حضور الحكومة جلسة مجلس الامة المقرر عقدها في 24 من شهر ديسمبر الجاري اجاب سموه بأن «الحكومة لم تتخذ قرارا في هذا الشأن».

بدوره، اكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد ان رئيس مجلس الوزراء كان متجاوبا مع ما طرحته اللجنة حول الحسابات الختامة وترجمتها الى افكار عملية مؤكدا ان ما تم طرحه سيتم اعادة دراسته في اللجنة.

وقال عبد الصمد ان سمو رئيس الوزراء كان متعاونا ووعد باصدار توجيهاته للوزراء الحضور الى لجنة الميزانيات خلال مناقشة ميزانية وزاراتهم وكذلك اقتنع سموه باحياء اللجنة الحكومية لمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة مشددا على اهمية وجود وكيل في وزارة المالية معني بالميزانية والحساب الختامي لافتا الى ان الموازنة العامة للدولة ارتفعت من اربعة مليارات في اواسط التسعينات الى 21 مليار دينار في الوقت الحالي.

وقال ان المسؤولين من وزارة المالية الذين يحضرون اجتماعات اللجنة يشتكون من قلة المحاسبين مطالبا تعيين المحاسبين الكويتيين في وزارة المالية ومشيرا الى ان اللجنة تعد منهجا عن اعداد ومراجعة ميزانية الدولة لتقديمه لجامعة الكويت كمنهج قابل للتدريس.

واشار عبد الصمد الى ان ادارات التدقيق في بعض الجهات الحكومية ليست بتلك الكفاءة والبعض الاخر ينقصها العدد الكافي مشيرا الى ان قضية فصل التشابك ما بين مجلس الخدمة المدنية ديوان الخدمة المدنية وجعل هذا الموضوع مرتبطا بوزير المالية ونجحنا سابقا بجعل الباب الاول يتبع وزارة المالية والباب الرابع يتبع وزارة الاشغال والآن نجحنا في توحيد الجهة المشرفة على الميزانية كوزارة المالية.

واستغرب عبد الصمد من ان بعض الجهات الحكومية تصرف ما يقارب نصف المزانية في التسعة الأشهر الأولى والنصف الاخر في الثلاثة الاشهر الاخيرة مشيرا الى ان ذلك يرجع الى ان اعتماد الصرف اللاحق يعتمد على الصرف السابق وهذا يؤدي الى الصرف سواء في ظل وجود حاجة أو عدم وجود حاجة للصرف.

- دعوة رئيس الحكومة بادرة حسنة في طريق تحقيق الإصلاح بعيداً عن أي أمور أخرى
- عبد الصمد: المبارك كان متجاوباً مع ما طرحناه حول الحسابات الختامية وترجمتها إلى أفكار عملية

بعد أن طلبت فرصة أخيرة إلى الأحد المقبل

«المالية البرلمانية» أجلت زيادة علاوة الأولاد العسكريين والقرض الإسكاني لحين ورود الرد الحكومي

أرجات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية خلال اجتماعها امس التصويت على مقترحات في شأن زيادة علاوة الاولاد والعسكريين والقرض الاسكاني لحين ورود الردود الحكومية على هذه المقترحات والمتوقعة خلال أسبوع إلى أسبوعين.

واوضح مقرر اللجنة النائب محمد الجبري في تصريح صحافي ان الحكومة طلبت مهلة حتى الاحد المقبل بحد اقصى لتزويد اللجنة بكلفة مقترح زيادة علاوة الابناء، مشيرا الى ان اللجنة حصلت في وقت سابق على راي مؤسسة التامينات الاجتماعية بينما طلب وزارة المالية مهلة اسبوع لتزويد اللجنة بكلفة هذا المقترح.

واضاف ان اللجنة الرباعية التي تضم ممثلي وزارتي الداخلية والدفاع والحرس الوطني والادارة العامة للاطفاء حضرت اجتماع اللجنة وطلب مهلة اسبوع الى اسبوعين لتقدم رأيها في شأن زيادة علاوة العسكريين، موضحا ان اللجنة ستصوت على هذا المقترح مقرر وصول راي اللجنة الرباعية. وذكر الجبري ان اللجنة تسلمت امس مقترح زيادة القرض الاسكاني، وطبقا للائحة لابد من الحصول على رأي الحكومة قبل مناقشته والتصويت عليه، مؤكدا ان اللجنة تريد اتباع اللائحة في آلية التعامل مع المقترحات والمشاريع حتى لا تكون محل الطعن او الرفض ويكون الخاسر منها المواطن الذي ينتظر منا اقرار القوانين التي تحسن من ظروفه الحياتية والمعيشية.

جانب من اجتماع لجنة «المالية البرلمانية»

أكد ضرورة تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على ملابساته

الصانع لوزير المالية: إيقاف عقد محطة الزور أو المساءلة السياسية

أمهل امين سر مجلس الامة يعقوب الصانع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم الصباح فترة اسبوعين لايقاف عقد محطة الزور الكهربائية وتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على ملابسات هذا العقد وإلا فانه سيواجه مساءلة سياسية بطعم متخصص بالقانون ولن يستطيع الرد عليه خاصة وان ملفات الوزارة اصبحت متخمة والكل يعرفها بدءا من محطة الزور مرورا بالأوفست والتامينات الاجتماعية وغيرها.

وقال الصانع في تصريح صحافي يوم امس «الكل يعلم بايماننا في مبدأ التدرج بالمساءلة السياسية ولكن إذا كان هناك امر جلل وفساد وعلى غرار ما حصل في قضية «الداوكيميكال» الذي تقدمت بمساءلة سياسية حوله في المجلس المبطل الثاني نتيجة عدم وجود سبب مقنع حتى هذه اللحظة لسداد الغرامة رغم وجود مذكرة من الفتوى والتشريع ترجع احتمالية ابطال حكم الغرامة، لافتا انه اليوم هناك جلسة خاصة في 1/9 لمناقشة هذه القضية والاستماع لرد معالي وزير النفط».

يعقوب الصانع

واوضح الصناع ان اليوم هناك امر جلل اخر على غرار قضية الداو وقد سبق للمجلس المبطل الثانية انه تناول وهي المخالفات التي اعترت جسر جابر ومحطة الزور وقط قطعت اللجنة التي شكلت لهذا الأمر في المجلس المبطل الثاني شوطا كبيرا اجازت خلاله مشروع جسر جابر بشروط وضوابط ورفضت القيام بالتعاقد مع الشركة المزمع قيامها بإنشاء محطة الزور نتيجة وجود مخالفات فنية وقانونية، وبين الصانع انه في ضوء ذلك وايمانا منه بالتدرج بالمساءلة السياسية تقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق للنظر بمشروع محطة الزور لكنه رغم ذلك ومما يستفز انه في ظل وجود تقرير سابقة من المجلس المبطل حول محطة الزور شرعت الحكومة بتوقيع العقد مشيرا الى ان المساءلة ليست مساءلة شكلية لكن عندما يأتي القانون 2010/9 وتتم مخالفته وتفصل لائحته على مقاس من رسا عليه العطاء

قويعان: لن نسكت عن أي مخالفات شرعية في احتفالات رأس السنة

حذر النائب حسين قويعان وزيري الداخلية والتجارة من أي مخالفات تشهدها احتفالات أعياد رأس السنة الميلادية مشددا على ضرورة الالتزام بالتقاليد والاعراف والعقيدة الاسلامية.

وقال قويعان في تصريح للصحافيين: اوجه رسالتي الى وزيري الداخلية والتجارة بان تكون هناك على هذه الاحتفالات، فنحن مجتمع محافظ ولا نافة ولا جمل لنا بهذه الاحتفالات.

من جانب اخر، اوضح قويعان ان الاجتماع الموسع لمناقشة الحسابات الختامية طرحت خلال العديد من الاقتراحات لمتابعة المخالفات في الحسابات الختامة وفق جدول زمني محدد، وننتظر الجدية والتفاعل من قبل الجانب الحكومي، مؤكدا ان لعدم الاستقرار السياسي تأكيد في تكرار المخالفات الحكومية، متمنيا من الحكومة ان ترد تحية الثواب باحسن منها والتعامل بشكل جدي مع المخالفات.

حسين قويعان

المساءلة حق للنائب ضد أي مسؤول حكومي خالف القانون

الدويسان: لا نية لسحب استجواب الأذينة

نفى النائب فيصل الدويسان ما يتردد حول وجود مساعي لسحب استجوابه المقدم ضد وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة، مشددا على حق النائب في تقديم الاستجواب ضد أي مسؤول حكومي خالف القانون.

وأضاف الدويسان في تصريح صحافي له، أن النائب يمثل الشعب أمام السلطات وينفذ ما يراد في مصلحة الشعب ويحقق رغباته وطموحاته، في حدود حماية الوطن ومصالحه، الأمر الذي يستوجب علينا كنواب عدم الرجوع عن استخدام أدواتنا الدستورية التي كفلها لنا القانون في محاسبة الحكومة وأعضائها، مشدداً على عدم احتمال الشعب الكويتي لأي أخطاء من قبل أحد في ظل الظروف الإقليمية المحيطة بنا.

وقال الدويسان تقدمت أنا وزميلي النائب عبدالله التميمي منتصف الشهر الماضي رسميا إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة بطلب لاستجواب وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذينة من محور واحد وفقا للمادة (100) من الدستور، وذلك على خلفية أحداث إزالة المخيمات الحسينية قبل موعد انتهاء التراخيص القانونية المحددة لها.

وأشار إلى إن طلب الاستجواب جاء في محوره ما يتعلق بـ' المساس بالوحدة الوطنية وزعزعة الجبهة الداخلية وإساءة استعمال السلطة ومخالفة القانون وانتهاك الدستور'.

الطاحوس يطالب التربية بتعديل المسمى الوظيفي لمصممي التقنيات التربوية

قدم النائب اسامة الطاحوس اقتراحا بقيام وزارة التربية بتعديل المسمى الوظيفي لشاغلي وظيفة مصمم أول تقنيات تربوية ضمن فئات العمل الفني بالوزارة نقلا من الكادر الإداري على ما يترتب على هذا التعديل من إثار وحقوق للمخاطبين به، وفيما يلي نص الاقتراح:

صدر المرسوم بتاريخ 1979/2/7 بتحديد اختصاصات وزارة التربية ومن بينها التزام الوزارات بالعمل على تطوير التعليم ومناهج التعليم ، بما يسهم إيجابيا في تنمية المجتمع وتنشئة أجياله في إطار من التكافل الروحي والخلقي والفكري.

وبالنظر إلى ما يقدمه العاملون بالوزارات من موجهين ومديري المدارس ومدرسيها على اختلاف مراحل التعليم صدر القانون رقم 28لسنة 2011 سعيا إلى إن تحتل وظيفة المعلم وسائر الوظائف الإدارية والفنية القيام بدورها الأساسي في إعداد أجيال المستقبل.

ولما كانت قرارات تنظيم شؤون التوظف بوزارة التربية قد تضمنت إدراج مصممي أول التقنيات التربوية ضمن المدرجين على لائحة الوظائف الإدارية مع أن طبيعة عملهم بعيدة تماما عن تقييم العمل الإداري وتتصف كلها بأنها أعمال تقنيات تتصل بالعمل الفني، ووضحا لصحيح هذه الفئة مسماها الصحيح . لذلك أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضة على مجلس الأمة الموقر.

قيام وزارة التربية بتعديل المسمى الوظيفي لشاغلي وظيفة مصمم أول تقنيات تربوية ضمن فئات العمل الفني بالوزارة نقلا من الكادر الإداري على ما يترتب على هذا التعديل من إثار وحقوق للمخاطبين به.